

نحو نمو شامل للجميع

ينبغي أن تتقاسم الأسواق الصاعدة ثمار نموها على نحو أكثر إنصافاً

تاو زانغ

فاقت

الأسواق الصاعدة إلى تحقيقه لتدخل في شريحة البلدان مرتفعة الدخل. وأصبح تناول هذه المسائل اليوم بالغ الأهمية في ضوء التوقعات بأوضاع اقتصادية عالمية أقل إيجابية.

هناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم

على مدار السنوات القليلة الماضية، حققت الأسواق الصاعدة تقدماً في حفز النمو الشامل للجميع — ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الظروف العالمية المواتية، مثل انخفاض أسعار الفائدة وتعافي التجارة الدولية. وبلغ متوسط النمو في هذه البلدان حوالي ٤٪ سنوياً منذ مطلع الألفينات، وهو ما يمثل أكثر من نصف النمو العالمي. وتراجع عدم المساواة في الدخل، حيث انخفض معدل جيني — وهو المؤشر الأشهر لقياس عدم المساواة — إلى نحو ٤٠،٠ من ٤٥،٠. (يتراوح معامل جيني بين صفر، عندما يحصل الجميع على نفس الدخل، و١، عندما يحصل فرد واحد على الدخل كله). كما انخفض الفقر، وارتفعت العمالة، وتحسنت إمكانية الحصول على الخدمات المالية وخدمات الرعاية الصحية.

ولكن قد يواجه الحفاظ على هذا التقدم بعض التحديات. وكبداية علينا ألا نشعر بالرضا مما حققناه. فلا يزال عدم المساواة في الدخل مرتفعاً في كثير من الأسواق الصاعدة، ولا يزال كثير من الناس يعيشون في فقر مدقع. والأهم من ذلك، تواجه هذه البلدان مشهداً اقتصادياً عالمياً جديداً تتزايد فيه أوجه عدم اليقين. ومع سعي الأسواق الصاعدة إلى بلوغ نفس مستوى التنمية الذي وصلت إليه الاقتصادات المتقدمة — وهي عملية تستلزم مراعاة رأس المال وزيادة الإنتاجية — فمن المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات.

وأرى خمسة مجالات ذات أولوية يمكن التركيز عليها في سياق المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات لدعم سلطات البلدان المعنية في التغلب على هذه التحديات.

الإنتاجية: يقول المثل «عندما يعلو المد ترتفع كل السفن». ومن شأن زيادة الإنتاجية (الناتج لكل ساعة

معدلات النمو في بلدان الأسواق الصاعدة مثيلاتها في الاقتصادات المتقدمة بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. فانخفض الفقر؛ وتحسنت مستويات المعيشة. ولكن مع هذا التوسع السريع تأتي مخاطر اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في تلك البلدان. وتظهر الاستطلاعات البحثية التي أجراها مركز بيو للبحوث أن معظم الناس يشعرون بالتفاؤل بشأن المستقبل في أسواق صاعدة مثل الهند ونيجيريا وغيرها من البلدان التي بدأت تتقدم نحو بلوغ وضع الاقتصادات المتقدمة. بيد أن علينا ضمان أن يظل النمو شاملاً للجميع في هذه الاقتصادات حتى يكون لهذا التفاؤل ما يبرره.

وبمصطلح النمو الشامل للجميع، أنا أقصد تقاسم أكثر إنصافاً للمنافع المتأتية من زيادة الرخاء، ووظائف برواتب مجزية، وتوفير فرص عمل وتعليم متساوية، وتحسين إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والخدمات المالية وتوفيرها. ومقارنة بالاقتصادات المتقدمة، تشهد الاقتصادات الصاعدة درجة أكبر من تفاوت الدخل وارتفاع مستوى الفقر وتأخراً في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الرئيسية مثل الرعاية الصحية والتمويل.

فنحن نحتاج إلى جعل النمو شاملاً للجميع ليس فقط لأن ذلك هو الصواب من الناحية الأخلاقية، بل أيضاً لأهميته الحاسمة في تحقيق نمو قوي قابل للاستمرار. وقد أوضحت البحوث التي أجريت داخل صندوق النقد الدولي وخارجه أن ارتفاع مستوى عدم المساواة يميل إلى خفض وتيرة النمو واستمراره، وأنه ينبغي ألا يخشى صانعو السياسات من اعتماد تدابير تكفل تقاسم الرخاء، بما في ذلك تدابير إعادة توزيع الثروة.

ومن ثم، سيكون من المهم أن يكفل صانعو السياسات تقاسم منافع النمو على نحو منصف. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يؤدي إلى مخاطر تزايد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكبح الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، وتآكل الدعم المخصص للإصلاحات الهيكلية — وهو ما من شأنه أن يعوق النمو المستمر الذي تحتاج



تاو زانغ هو نائب المدير العام في صندوق النقد الدولي.



النمو

الهيكلية في حوارنا مع البلدان الأعضاء (راجع مقال «عالق» في شرك التباطؤ» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وهذا يعني عدم فهم الإصلاحات التي تسهم في تعزيز النمو فحسب، بل أيضا معرفة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية قصيرة الأجل لتلك الإصلاحات.

- أما بالنسبة إلى عدم المساواة، فهناك العديد من الأمثلة. ففي بوليفيا، نحن نعمل مع الحكومة لمعرفة أفضل طريقة لمواجهة زيادة عدم المساواة الذي سينجم على الأرجح عن انهيار أسعار السلع الأولية. وفي بلدان مثل كولومبيا، فإننا نسعي إلى معالجة ما يطلق عليه الاقتصاديون «ازدواجية» سوق العمل — أي وضع يكون فيه لبعض العمال وظائف مجزية تتمتع بالحماية بينما يعمل آخرون في وظائف غير مجزية لا تتمتع بالحماية وقليلة المزايا.

من شأن تطبيق سياسات أفضل لإعادة التوزيع أن يعزز الإنصاف دون تقويض الكفاءة

- وبالنسبة إلى تعزيز المساواة في الحصول على فرص العمل، فقد أشرنا السلطات اليابانية وسلطات المملكة العربية السعودية في مناقشات صريحة بشأن مشاركة المرأة في القوى العاملة. وعلى وجه التحديد، أبرز تحليلنا لأوجه التفاوت في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية التدابير التي يمكن اتخاذها لتحقيق التوازن بين الجنسين من خلال تطبيق ممارسات للعمل عن بُعد على نطاق واسع وتشجيع توظيف النساء في أعمال التجزئة التي تستهدف زبائن من النساء.
- وبالنسبة إلى الشمول المالي، يمثل مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية، الذي أطلقناه في ٢٠٠٩، مصدرا رئيسيا للبيانات المتعلقة بالحصول على الخدمات المالية حول العالم. وقد ساعدنا ذلك على معرفة، مثلا، أن حسابات الإيداع في البنوك التجارية بالهند شهدت نموا بمقدار نصف مليار على مدار السنوات الخمس الماضية، وذلك بفضل جهود الحكومة الرامية إلى منح أولوية لمسألة الشمول المالي.
- وبالنسبة إلى شبكات الأمان وسياسات إعادة التوزيع، فإننا نواصل حماية الإنفاق الاجتماعي عند تصميم البرامج التي يدعمها الصندوق، إذ عادة ما يشعر الفقراء بآثار الأزمات الاقتصادية والمالية على نحو أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، على مدار البرنامج الاقتصادي لباكستان في إطار تسهيل الصندوق الممدد — الذي يقدم مساعدة إلى البلدان التي تواجه مشكلات خطيرة في ميزان المدفوعات — أضيف أكثر من مليون ونصف مستفيد إلى «برنامج بنانير لدعم الدخل»، وهو برنامج راسخ للتحويلات النقدية، ورفعت مبالغ الإعاشة بأكثر من ٥٠٪. كما تساعد البلدان على تطبيق نظم ضريبية تعمل على تحسين التوازن بين الإنصاف والكفاءة.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن نعمل جاهدين لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، التي يمكن أن تتيح للبلدان توجيه مواردها المحدودة نحو تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية أفضل.

وبوضع جميع هذه العناصر سويا، أود أن أقول إن الوقت قد حان لأن تجعل الأسواق الصاعدة النمو الشامل للجميع ركيزة أساسية من استراتيجياتها الإنمائية. فمن شأن ذلك ألا يساعد فقط في تحقيق النمو القوي القابل للاستمرار الذي تحتاج إليه هذه البلدان لرفع مستويات المعيشة، بل أنه سيساعد أيضا على تقوية دعائم الاقتصاد العالمي. ■

عمل) أن تساعد في زيادة الدخل والثروة على نطاق واسع بما يلزم للحد من عدم المساواة والفقير. ولن يكون من السهل تحقيق هذا الهدف. وسيكون على البلدان أن تشجع المنافسة في أسواق المنتجات والتجارة، وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمول مشروعات البنية التحتية، وتحسن بيئات مزاولة الأعمال. وتأتي هذه الإصلاحات ضمن أهم بنود جدول أعمال صانعي السياسات في بلدان مثل البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا.

التعليم والرعاية الصحية: من شأن تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية أن يعزز إمكانية توظيف العاملين ويساعد في كسر الحلقة المفرغة من الفقر ونقص التعليم. وفي بعض الحالات، ستكون هناك حاجة إلى زيادة الإنفاق — فكر في برامج مثل برنامج «حقيبة الأسرة» (Bolsa Familia) في البرازيل، الذي يوفر تحويلات نقدية للأسر منخفضة الدخل لتشجيع الالتحاق بالتعليم الابتدائي، أو برنامج «الفرص» (Oportunidades) في المكسيك، الذي يوفر إعانات لتحسين أداء المدارس وتحقيق مواءمة أفضل بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل.

الحصول على فرص العمل: من شأن ضمان تساوي الفرص بين النساء والرجال أن يساعد في حفز النمو والحد من عدم المساواة. ففي كثير من البلدان، تواجه النساء صعوبة أكبر في الحصول على فرصة عمل. وعلى سبيل المثال، لا يتجاوز عدد النساء العاملات في كل من مصر والأردن والمغرب ربع أعدادهن تقريبا. وتشمل الأسباب قواعد العمل التنظيمية الجامدة والتباين الشديد في مستويات التحصيل التعليمي. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تخفض الحكومات الحواجز التي تعوق التعيين وأن توفر لهم الحماية في الوقت ذاته، وأن ترفع القيود المفروضة على حركة العمالة، وتلغي الأحكام الضريبية التي تميز ضد أصحاب الدخل الثانوي في الأسرة.

الشمول المالي: من شأن زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية أن تساعد في تحسين سبل كسب العيش والحد من الفقر وتعزيز النمو. ويمكن أن يتحقق ذلك، مثلا، عن طريق تيسير الوصول إلى ماكينات الصرف الآلي وتشجيع الحصول على الخدمات المالية، لا سيما في صفوف الأسر المعيشية منخفضة الدخل، وتطبيق برامج للإلزام بالأمور المالية، وتعزيز الصيرفة المتنقلة (راجع مقال «نحو تغطية أوسع» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتستخدم هذه التدابير على نحو واسع في كل من الهند وبيرو. إلا أن جهود الشمول المالي ينبغي أن تكون مصحوبة بتعزيز عمليتي الإشراف والتنظيم من أجل تجنب عدم الاستقرار المالي الذي قد ينجم عن توسع الائتمان.

شبكات الأمان وسياسات إعادة التوزيع: يؤدي النمو السريع وتحسن الإنتاجية حتما إلى ظهور أطراف رابحة وأخرى خاسرة، وستتوقف الشركات الأقل قدرة على المنافسة عن مزاولة نشاطها وسيفقد العاملون وظائفهم. وسيكون من المهم أن تطبق الحكومات تدابير لتيسير هذا الانتقال، بما في ذلك الارتقاء بالمهارات، وتنظيم برامج تدريبية، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي جيدة الاستهداف. وبوجه أعم، من شأن تطبيق سياسات أفضل لإعادة التوزيع أن يعزز الإنصاف دون تقويض الكفاءة. وتشمل الأمثلة على هذه السياسات إحلال الدعم العام للأسعار بتحويلات نقدية للفقراء، والحد من الثغرات الضريبية التي تفيد الأغنياء، وإقامة نظم ضريبية ذات طابع تصاعدي (بما في ذلك توسيع الوعاء الضريبي للدخل الشخصي في بعض الحالات)، ومكافحة التهرب الضريبي.

زيادة المشاركة

لقد كثفنا جهودنا في الآونة الأخيرة في كثير من هذه المجالات — وهو ما يرجع في جانب كبير منه إلى أهمية ذلك لتحقيق رسالة الصندوق المتمثلة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- بالنسبة إلى الإنتاجية، فإننا نخصص موارد أكثر لفهم مصادر الإنتاجية والنمو طويل الأجل وندمج تحليل الإصلاحات